التنظيم الاجتماعي للمجتمع العراقي (دراسة اجتماعية للتنظيم الاجتماعي في ضوء التحليل السوسيولوجي لبعض نظريات السلوك الانحرافي)

أ.م.د.غني ناصر حسين القريشي م.د.أحلام محمد شوّاي الأسدي
الجامعة المستنصرية- كلية الآداب

ملخص:

موضوع البحث دراسة واقع التنظيم الاجتماعي للمجتمع العراقي بهدف بناء شخصية عراقية منظمة مؤمنة بمبادئ الدين الإسلامي بالإفادة من أفكار علم الاجتماع في تفسير قوة التنظيم الاجتماعي، وأسباب الانحراف الاجتماعي في المجتمع في محاولة لتقليل الانحراف وزيادة التماسك المهم لبناء شخصية عراقية متماسكة.

ويمكن صياغة موضوع البحث على النحو الآتي:

إلى أي مدى يمكن أنْ ينجح النموذج النظري الغربي في تفسير حالة التنظيم الاجتماعي في المجتمع العراقي؟ وما النظرية الغربية الأكثر ملائمة لواقع هذا المجتمع في تشخيصها للتماسك والانحراف؟ وما الحل لإعادة صياغة التنظيم الاجتماعي للمجتمع؟

ومن أبرز نتائج البحث:

١-من اسباب ضعف التنظيم الاجتماعي للمجتمع العراقي هي: الحروب، الهجرة الداخلية والخارجية والتغير الثقافي.

٢-فشل النموذج النظري الغربي في تشخيص أسباب الضعف في المجتمع العربي والعراقي وإيجاد حلول مناسبة لها.-

٣- يمكن تحقيق تنظيم اجتماعي متين للمجتمع العراقي بالاعتماد على النظرية الاجتماعية الإسلامية التي تعزز المساواة والعدالة الاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: التنظيم، التنظيم الاجتماعي، المجتمع العراقي

الفصل الأوَّل

الإطار العام للبحث

مقدمة تمهيدية:

ترتبط قضية التنظيم الاجتماعي في علم الاجتماع ارتباطاً وثيقاً بمفهوم المعايير الاجتماعية داخل الجماعة أو المجتمع- ففي كل جماعة أو مجتمع- سواء كان كبيراً أم صغيراً هناك مجموعة من المعايير التي ينتظم بها سلوك الأعضاء حيث تحدد مراكزهم الاجتماعية وأدوارهم المرتبطة بها وما يترتب عليها من حقوق وواجبات وعلاقات وسلطة ومنزلة بغية الوصول إلى حالة التنظيم الاجتماعي المتماسك المنشود.

وعلى الرغم من الجهود الجبارة التي تبذلها المجتمعات لتحقيق الالتزام بتلك المعايير من أفرادها وجماعاتها؛ تبقى كثير من الانحرافات تحتل هامشاً كبيراً من حياة هؤلاء الأفراد وتلك الجماعات، الأمر الذي أدى إلى انعكاسات سلبية على واقع تلك الحياة تمثلت بالجريمة والانحراف السلوكي والفساد بأنواعه كلها، وذلك بطبيعة الحال يقف حجر عثرة أمام تحقيق تلك المجتمعات لأهدافها الاجتماعية والاقتصادية والتنموية... الخ. ويمكن تصنيف سلوك الأفراد داخل أي مجتمع إلى صنفين أساسيين هما: السلوك الممتثل والسلوك المنحرف؛ وهو التصنيف الذي يقوم أساساً على مدى تمشي هذا السلوك مع المعايير الاجتماعية السائدة التي تنظم حياة المجتمع، وهذا يعني أنَّه لا يمكن دراسة الالتزام بالمعايير الاجتماعية التي تفضي إلى تحقيق تنظيم المجتمع دون دراسة السلوك المنحرف الذي يفضي إلى خلخلة البناء الاجتماعي، ومن هذا المنطلق حاولنا تفسير التنظيم الاجتماعي في المجتمع العراقي عن طريق تفسير السلوك المنحرف مستفيدين من الإسهامات النظرية لكل من ميرتون وبيكر وليمرت، التي يراها كثيرٌ من الباحثين تتضمن تفسيرات مقنعة إلى حدٍ كبير للسلوك الانحرافي وعوامله وبما يمكن الاستفادة منها في تفسير حالتي التنظيم وضعف التنظيم الاجتماعي في المجتمع. ووجدنا تقسيم البحث على الجوانب الآتية الطريقة الأفضل لدراسته:

مدخل لموضوع البحث ويتضمن:

موضوع البحث وأهدافه وأهميته وطريقته

أوَّلاً- مشكلة البحث:

إنَّ المجتمعات النامية والعربية والعراق منها بالذات تمر حالياً بطفرات نوعية على المستويات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية، التي شكلت تحديات كبيرة تفرض على هذه المجتمعات وضع التدابير اللازمة من أجل إقامة التنظيم المتماسك بين مكوناتها؛ ومثل هذا التنظيم يشكل حجر الزاوية في التنمية البشرية والاقتصادية لهذه المجتمعات ولاسيما في ظل العولمة والغزو الثقافي الذي تتعرض إليهما. وغيابه يقود إلى إحداث فوارق كبيرة بين المواطنين ويهدد النظام والسلم في المجتمع. ولعلَّ في مقدمة تلك التحديات التي تقف حجر عثرة في سبيل التنظيم الاجتماعي المتماسك، البطالة **Unemployment** بأنواعها المختلفة، مثل: بطالة خريجي

الجامعات الذين لا يجدون وظائف على الإطلاق، أو يجدون وظائف لا تناسب اختصاصاتهم الدراسية، أو يعملون بعقود مؤقتة آملين الحصول على التعيين على الملاك الدائم بعد مدة قد تطول أو تقصر على وفق حاجة المؤسسة التي يعمل بها هؤلاء، وهناك البطالة الفجائية التي تحدث نتيجة أزمات اقتصادية أو تصفية لمشروعات اقتصادية، وهناك بطالة مقنّعة حيث يعمل الأفراد في أماكن مكدّسة بالعاملين، ويتقاضون أجوراً زهيدة على أمل أنْ يعملوا عملاً إضافياً في وقت العمل الرسمي، أو بعده، أو يجدوا عائداً مالياً إضافياً عن طريق الفساد. وهنا يصبح للبطالة أكثر من معنى مثل: عجز عن توفير الاحتياجات الأساسية، حرمان نسبي، حقد اجتماعي، إدمان المخدرات، هجرة غير شرعية، تأخر سن الزواج، الإحباط الذي يدفع للجريمة ... الخ.

ومن التحديات الأخرى تأخر سن الزواج أو ما يعرف بمشكلتي العنوسة والعزوبة **Spinsterhood and celibacy** التي أدت إلى شيوع بعض الظواهر غير المتعارف عليها اجتماعياً ودينياً في مجتمعنا العراقي والعربي مثل: ظواهر الزواج السري والعرفي بين الشباب في الجامعات وخارجها، وزنى المحارم، والشذوذ الجنسي، فضلاً عن المشكلات النفسية الناتجة عن العجز في تكوين أسرة. وكذلك تزايد ظاهرة العنف المجتمعي، والذي يأخذ في بعض الأحيان شكل العنف ذا الطابع الديني أو العنف الأسري أو المدرسي أو الاجتماعي أو اللفظي.

ولابدَّ من الإشارة إلى غياب الثقة في القانون، نتيجة ارتفاع تكلفة اللجوء إلى مؤسسات العدالة، وبطء إجراءات التقاضي، وعدم تنفيذ الأحكام القضائية بالقدر الواجب، والركون إلى الجلسات العشائرية. وغير ذلك من التحديات التي تقود إلى تفكك البناء الاجتماعي وتصدعه.

وحاولنا في هذا البحث الوقوف على واقع التنظيم الاجتماعي الذي يكتنف جوانب حياة مجتمعنا العراقي النامي بغية التأسيس لشخصية عراقية منظمة مؤمنة بمبادئ الدين الإسلامي الحنيف مستفيدين من طروحات علم الاجتماع في تفسير حالة قوة التنظيم الاجتماعي والأسباب التي تقود إلى الانحراف الاجتماعي في محاولة لتقليل هامش الانحراف وزيادة هامش التماسك المهم لبناء الشخصية المتماسكة الواعدة. وبناءً على ذلك يمكن صياغة موضوع هذا البحث على النحو الآتي: إلى أي مدى يمكن أنْ ينجح النموذج النظري الغربي في تفسير حالة التنظيم الاجتماعي والانحراف الاجتماعي في المجتمع العراقي؟ وأي من النظريات الغربية أكثر انطباقاً على واقع هذا المجتمع في تشخيصها للتماسك والانحراف الاجتماعيين؟ وما الحل لإعادة صياغة التنظيم الاجتماعي للمجتمع؟

ثانياً- أهمية البحث:

تتضح أهمية البحث في الآتي:

أ- يشكل إضافة علمية جديدة حول الضوابط الاجتماعية في المجتمع العراقي ومدى امتثال أفراده وجماعاته لها وبما يعزز حالة قوة التنظيم الاجتماعي، إلى البحوث التي تماثله في المضمون حيث يزيد من التراكم المعرفي في هذا المجال.

ب- يمكن أنْ يثير البحث اهتمامات الدارسين والباحثين الآخرين في ما يطرحه من اهتمامات حول امتثال الأفراد لمعايير المجتمع أو انحرافهم عنها ونتائج ذلك على تنظيم عناصر البناء الاجتماعي وتماسكه، وكفاءة موجهاته الأساسية في تنظيم العلاقات بين أفراد المجتمع ومؤسساته الاجتماعية، وبناء الشخصيات المتماسكة القادرة على الإسهام في بناء المجتمع العراقي، وهؤلاء بإمكانهم معالجة هذا الموضوع بإسهاماتهم العلمية وبذلك يثرون العلم كثيراً لاسيما إذا تم إلقاء الأضواء الميدانية على مثل هذه البحوث.

ثالثاً- أهداف البحث:

يستهدف هذا البحث تحقيق الآتي:

أ- الوقوف على أهم النماذج النظرية التي تناولت موضوع الانحراف الاجتماعي ومحاولة توظيفها في قراءة المشهد الاجتماعي العراقي التنظيمي عن الانحراف والامتثال، ومعرفة أقربها اتفاقاً مع التحليل السوسيولوجي الموضوعي للسلوك المنحرف.

ب- تحديد أسباب ضعف التنظيم الاجتماعي للمجتمع العراقي.

ج- الوقوف على أهم الأسباب التي تعيق الأداء المؤسساتي في الدولة العراقية في مواجهة السلوك المنحرف، ومدى قدرة العراق الجديد من تحويل بعض مظاهر الانحراف السلوكي إلى مصدر للتماسك الاجتماعي.

رابعاً- منهجية البحث:

استخدمنا في كتابة هذا البحث المنهج الوصفي **Descriptive Method** الذي يتضمن جمع الحقائق والمعلومات المتعلقة بظاهرة أو مشكلة موقف أو مجموعة من الناس أو مجموعة من الأحداث أو مجموعة من الأوضاع، ودراستها وتناولها بالتحليل والتفسير وصولاً إلى وضع الارتباطات بين متغيراتها المحتملة.

مفاهيم البحث:

لعلَّ من أولويات البحث العلمي في أي حقل من حقول الدراسة العلمية هو إيجاد التعريف الواضح للظاهرة التي يدرسها هذا الحقل وهو الذي ييسر للباحث معالم الظاهرة موضوع الدراسة ونطاقها ويوفر له فهم الحقائق الأساسية حولها كما يمهد السبيل إلى تفسير السلوك أو النشاطات التي تدخل في موضوع الظاهرة المدروسة ومن هذا المنطلق نحدد بعض المصطلحات المستخدمة في هذا البحث على النحو الآتي:

أوّلاً- التنظيم الاجتماعي:

التنظيم الاجتماعي **Social organization** (نموذج مستقر نسبياً من العلاقات الاجتماعية بين الأفراد والجماعات داخل المجتمع والذي يقوم على مجموعة من الأدوار الاجتماعية والمعايير المشتركة التي من شأنها تحقيق النظام والقدرة على التنبؤ عند التفاعل الاجتماعي)[١]. ويعني التنظيم الاجتماعي لدى بعض الباحثين (تنظيم النشاط، وبعضهم يقصره على علاقات مكونات المجتمع ببعضها وبالمجتمع ككل، وهناك من يضمن المفهوم الجماعات الاجتماعية التي تنشأ تلقائياً أو بطريقة مقصودة بهدف اشباع الحاجات الإنسانية، ولكنه في

نهاية الأمر تنظيم للحياة الاجتماعية في شكل منظم يأخذ طالع مجتمع، أو تنظيم الحياة الاجتماعية داخل أحد مكونات المجتمع لتتخذ شكل مصنع أو مدرسة أو مسجد... الخ)[٢]. وهو ما نقصده في هذا البحث.

وهناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في طبيعة التنظيم الاجتماعي في المجتمع العراقي لعلَّ أبرزها ما يأتي[٣]:

١- الحروب والنزاعات المسلحة Wars and armed conflicts وعمليات الغزو والكوارث Invasions and disasters التي حلت به منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة عام (١٩٢١) وحتى الوقت الحالي، ومثل هذه الأحداث تؤثر في قوة التنظيم الاجتماعي، وتدفع المجتمع إلى إعادة تنظيم أولوياته، وتدفع أفراده إلى إعادة النظر في أهدافهم وفي سبل تحقيقها، وتؤدي أيضاً إلى اهتزاز المنظومة القيمية للأفراد، وتنشأ الصراعات النفسية والاجتماعية، وتشعر الأفراد بالتهديد الدائم.

٢- ازدياد معدل المدنية Increasing rate of civilian في المجتمع العراقي أضعف التنظيم الاجتماعي حيث قلل العلاقات الحميمية بين أفراد المجتمع وأدى إلى زيادة حدة التنافس بعد أنْ ارتفعت نفقات المعيشة وازدادت مطالب الحياة المادية، وذلك كله أضعف التفاعل السوي وعرضّ العلاقات الاجتماعية للتصدع.

٣- الهجرات الداخلية والخارجية Internal and external migrations، فعادة يشعر المهاجر بفقدان ذاتيته والعزلة وفقدان الإحساس بقيمه بعد مواجهته القيم الجديدة في المكان أو البلد المهاجر إليه وذلك يؤثر في توافقه الاجتماعي.

٤- التغير الثقافي Cultural Change نتيجة للغزو الثقافي أو الاحتكاك بثقافات مختلفة احتكاكاً مستمراً، ما يؤدي إلى صراع بين القيم الأصيلة والقيم الجديدة وسبب ضعفاً في التنظيم الاجتماعي.

ثانياً- السلوك الانحرافي:

السلوك الانحرافي Deviant Behavior هو ذلك السلوك الذي لا يمتثل للتوقعات الاجتماعية المألوفة، ويرتبط مفهوم السلوك الانحرافي بمفاهيم الجريمة والجناح ويقصد به كل سلوك مخالف للعادات والتقاليد المتبعة في جماعة معينة ويصدر عن الأفراد غير البالغين، ويمثل حالة من التصرفات السيئة التي تهدد حياة الجماعة والمجتمع.

ويمكن أنْ يكون الانحراف، من وجه نظر معينة، أكثر نماذج السلوك دفاعية من الناحية الأخلاقية، فقد يكون انحراف شخص معين بمثابة انتهاك لتوقعات اجتماعية تعدّ في الواقع غير عادلة أو غير ملائمة، وفي هذا الصدد يشير بعض علماء الاجتماع إلى أنَّ مهمة عالم الاجتماع لا تكمل في استحسان السلوك الإنساني أو إدانته، وإنَّما في تفهم الأساس الذي يستهجن الناس به سلوك بعضهم، وأسباب هذا النوع من السلوك ونتائجه. وهكذا نجد كثير من التعقيدات ومظاهر الالتباس والغموض في طريقة توصل الناس إلى الحكم على سلوك شخص معين بوصفة انحرافاً، لذلك سوف ندرس الآن بضعة أنواع من هذه الظواهر في التعريفات الاجتماعية (تحديدات المجتمع) للانحراف[٤]:

١- التسامح Tolerance: عادة ما يكون هناك تسامح عام أزاء إخفاق الأشخاص في مسايرة المستويات المثالية.

٢- توقعات الانحراف Expectations deviation: في بعض المواقف يكون سلوك الناس موضع للاستهجان والازدراء إذا كان مساير تماماً للنموذج أو المثال؛ فالشخص الذي يفرط في امتثاله يجعل الآخرين غير مطمأنين إذا قارنوه بأنفسهم وهناك مصدر أخر لرفض الامتثال المطلق أو التام هو تلك الحقيقة التي مؤداها أنَّ الشخص عندما يمتثل تماماً لمعيار معين فإنَّه ينتهك بالضرورة معيار آخر.

٣- نسبية الانحراف Relative Deviation: إنَّ تعريف فعل معين بوصفة انحرافاً مسألة نسبية تحدد بالنظر إلى المقاييس التي على أساسها عرَّف الناس هذا السلوك. لذلك فإنَّ ما يكون انحراف من منظور معين، قد يمثل جوهر السلوك المتفق عليه من منظور آخر.

ويميل كثير من علماء الاجتماع إلى تأكيد فكرة معينة وهي أنَّه مهما كان السلوك من وجهة نظر أعضاء المجتمع يعدّ انحرافاً، فإنّه في الحقيقة يمتثل لتوقعات جماعة فرعية معينة. ولذلك فإنَّ الاكتشاف الذي يوضح أنَّ كثير من المنحرفين يمتثلون في الحقيقة لمعايير جماعة فرعية معينة، أدى إلى نتيجة معينة وهي أنَّ الانحراف يجب أنْ يعرَّف دائماً عن طريق الإشارة الدقيقة إلى (من هم؟) هؤلاء الذين أصابهم الانحراف بخيبة أمل في توقعاتهم؟

٤- التغاضي عن الانحراف Overlooked Deviation: ليس من الواضح تماماً ما إذا كان الانحراف كما يدركه العامة، ينطوي أساساً على فعل الانحراف ذاته أو على الحقيقة التي بها حدث التورط في فعل الانحراف. وفي الحقيقة أنَّه يمكن التسامح بقدر كبير في انحراف ما طالما أنَّه قد حدث سراً، ودون علم الهيئات المسؤولة.

ثالثاً- التفكك الاجتماعي:

يعني التفكك الاجتماعي Social Disintegration (عدم كفاءة النسق الاجتماعي Social System أو فشله في تحديد مراكز الأفراد وأدوارهم المترابطة بشكل يؤدي إلى بلوغهم أهدافهم بصورة مرضية)[٥]. وقد ميّز (روبرت فارس) R. Fars بين نوعين من التفكك الاجتماعي هما: التفكك التام Complete Disintegration والتفكك الجزئي Partial Disintegration. ويقصد بالأوّل عدم قدرة التنظيم الاجتماعي ككل على انجاز وظيفته التنظيمية. أمَّا الثاني فإنَّه يشير إلى عدم اكتمال وظيفة التنظيم بسبب ضعف التنظيم بشكل كامل[٦]. غير أنَّ أغلب علماء الاجتماع يميّزون بين ثلاثة أنواع من التفكك الاجتماعي هي:

أ- تفكك المعايير أو ضعفها Disintegration of norms or weakness

ب- تفكك الصراع الحضاري Disintegration of cultural conflict

ج- تفكك تعطل الضوابط الاجتماعية وضعفها Disintegration of social controls crashes or weakness

ويظهر النوع الأوّل بسبب غموض أو التباس المعايير المناسبة لمواجهة موقف معين أو عدم وجود اتفاق حول المعايير المناسبة وحول تفسيرها. أمَّا النوع الثاني فيظهر بسبب مجموعتين متصارعتين من حيث القواعد المتعلقة بتنظيم السلوك. بينما يرجع سبب النوع الثالث إلى تخلخل الروابط الأولية وقلة فعالية السلوك بسبب ما أصابها من تضارب وغموض، أو عدم التزام بها. وفي جميع الأحوال فإنَّ التفكك الاجتماعي عندما يظهر فإنَّه يقود إلى ما يسميه (دوركهايم) ضعف المعايير أو حالة من الأنومي Alonomi حيث يضعف تأثير سلطة القيم الاجتماعية على مفردات التعامل اليومي ويصبح السعي وراء المال والثروة والربح السريع هدفاً يسعى إليه الناس، حينها تتسع مساحة الاعتبارات المادية وتضيق مساحة الاعتبارات القيمية [٧].

الفصل الثاني

عرض بعض نظريات السلوك الانحرافي وتحليلها:

أوّلاً– إسهام روبرت ميرتون (نموذج الاتفاق):

قدم لنا (ميرتون) R.Merton (١٩١٠– ٢٠٠٣) نظرية في تفسير السلوك الانحرافي تعتمد على ما يطلق عليه نموذج الاتفاق Consensus Model حيث (أنَّ كل مجتمع يضع مجموعة من القيم التي تحدد نوعية الأهداف التي يسعى الأفراد إلى تحقيقها والوسائل التي تنظم أسلوب تحقيق تلك الأهداف. ويقع الانحراف عندما يحصل اهتمام شديد بالأهداف؛ بينما توصد السبل المؤدية إلى تلك الأهداف أمام الأفراد)[٨]، أو محاولة تحقيق الأهداف بسبل غير مشروعة. وباختصار شديد فإنَّ نظرية (ميرتون) تقوم على عنصرين أساسيين في ثقافة المجتمع ونظمه الاجتماعية هما:

١– الأهداف goals التي ترسمها الثقافة لأفراد المجتمع حيث يشترك في هذه الأهداف أفراد المجتمع جميعهم ويطمحون في تحقيقها.

٢– الوسائل الاجتماعية المشروعة Means التي تتيح للأفراد تحقيق أهدافهم بطريقة مشروعة.

وقد أعطى (ميرتون) مثالاً بالمجتمع الأمريكي المعاصر لتفسير حدوث الاختلال بين الوسائل والأهداف. فالمجتمع يصنع لأفراده أهدافاً كبيرة ولا يتيح لهم من الجهة الأخرى الفرص المتساوية لتحقيق تلك الأهداف، وبطبيعة الحال فإنَّ الأفراد عندما يجدون أنفسهم غير قادرين على تحقيق أهدافهم المشروعة بالوسائل المشروعة فإنَّهم سوف يبحثون عن وسائل جديدة لتحقيقها بشكل غير مشروع، ما يشكل خلفية معينة لنشوء السلوك الانحرافي على نطاق واسع. ويرى (ميرتون) أنَّ أغلب هؤلاء المنحرفين يعانون حالة ضعف المعايير المتفق عليها داخل المجتمع[٩].

إنَّ الانفصال بين الأهداف المرغوب فيها والوسائل المشروعة Separation between unwanted goals and legitimate means قد يسفر عن حدوث أنواع مختلفة من الانحرافات تضعف التنظيم الاجتماعي، وهكذا لا يمكن النظر إلى الانحراف على أنَّه شيء يوجد أو ينعدم وجوده ببساطة؛ وإنَّما هناك أشكالاً ونماذج متعددة للسلوك الانحرافي يضعها (ميرتون) في خمسة نماذج أساسية هي[١٠]:

١– نموذج التطابق (الملتزمون): Conformists ويمثل السلوك المتطابق مع القيم التي تحكم الأهداف والقيم التي تحكم وسائل تحقيقها في آن واحد. وهذا النموذج يمثل حالة السواء التي بها يتم تحديد مدى انحراف النماذج السلوكية الأخرى ودرجة انحرافها، وينتشر هذا النموذج في المجتمعات الآمنة والمستقرة.

٢– نموذج التجديد (المخترعون): Innovators وهو نموذج يشير إلى سلوك يمتثل للأهداف التي حددها المجتمع ولا يتفق مع الوسائل التي حددت لبلوغ تلك الأهداف، وإنَّ الذين يخضعون لهذا النموذج يبتكرون وسائل جديدة لبلوغ الأهداف حتى وإنْ كانت تلك الوسائل غير مشروعة.

٣- نموذج التعلق بالطقوس:(الطقوسيون) Ritualists وهو يختلف عن النموذج السابق في أنَّه يرفض الأهداف التي حددها المجتمع، ولكنه يتفق مع الأساليب أو الوسائل المسموحة لتحقيق تلك الأهداف، وهنا قد تتحول الوسائل إلى أهداف.

٤- نموذج الانسحاب (الانسحابيون): Retreatists وهذا الشكل من الانحراف يلجأ إليه غير القادرين على التوافق مع ظروف المجتمع وقيمه وقواعده. وعادة ما يحدث هذا لأولئك الأعضاء الذين يعجزون عن تحقيق النجاح سواء باستخدام الأساليب المشروعة أم غير المشروعة فيكون نتيجة ذلك الوقوع فريسة للمخدرات أو الأمراض النفسية أو الجرائم الأخلاقية، وبذلك فإنَّ في هذا النموذج الانحرافي تُرفض الأهداف والوسائل معاً.

٥- نموذج التمرد (الثائرون): Rebellions وفي هذا النموذج يرفض بعض الأفراد الأهداف والوسائل معاً والسعي نحو إحلال أهداف جديدة ووسائل جديدة محل تلك الأهداف والوسائل القائمة التي فشلوا في الامتثال إليها. لذا فالمنحرفون هنا ليسوا بلا قيم، بل إنَّ لديهم قيماً لكنَّها تختلف عن قيم الجماعات المحيطة بهم التي انحرفوا عنها.

إنَّ تفسير ميرتون R.Merton للانحراف بالطريقة السابقة أُخذ عليه (أنَّه جمع بين طائفة المنسحبين من الواقع والمتعلقين بالطقوس تحت مقولة السلوك المنحرف، على الرغم من أنَّ أعضاء المجتمع قد لا ينظرون إلى الشكل الأخير على أنَّه انحراف، وعلى العكس من ذلك فقد يلقى المنضوين تحته تقديراً كبيراً من أعضاء المجتمع. وكذلك الحال عندما جمع بين طائفة المتعلقين بالطقوس وطائفة المتمردين على المجتمع ومعاييره والذين يلقون استياء المجتمع ويتعرضون لأقسى العقوبات القانونية وغير القانونية داخل فئة واحدة هي فئة المنحرفين)[١١]. فضلاً عن أنَّه لم يوضح سبب اختلاف استجابة أعضاء المجتمع لمختلف السلوكيات المنحرفة، فبعض الانحرافات يقابلونها بعنف شديد، في حين يقابلون أخرى بسلبية أقل شدة، ولم يوضح أيضاً الأسباب التي تؤدي إلى تغير نظرة أبناء المجتمع لمِا يعد سلوكاً منحرفاً وما لا يعد كذلك على الرغم من عدم تغير القيم الاجتماعية لاسيما في المجتمع الأمريكي الذي استمد نظريته هذه منه[١٢].

ومهما تكن طبيعة تلك المآخذ فـ (ميرتون) يرى أنَّ حالة الأنومي أو ضعف المعايير تؤدي إلى صعوبة التنبؤ عن السلوك، وأنَّ الأنومي يرتبط ارتباطاً عكسياً مع التنظيم الاجتماعي. من هنا يمكن القول (أنَّ فشل البناء الاجتماعي في مواجهة السلوكيات المنحرفة وإيجاد السبل الكفيلة بإعادة التوازن للمجتمع عن طريق تفعيل آلياته الضبطية قيمياً ومؤسسياً سيؤدي إلى تحول تلك الانحرافات إلى مشكلات اجتماعية تمتد آثارها إلى جميع أنساق المجتمع وتسوده حالة التفكك الاجتماعي)[١٣]. وبالتالي تصح المقولة بأنَّ المجتمع هو الذي يصنع المجرم.Society makes the criminal

ثانياً- إسهام بيكر (نموذج التصنيف)

تقوم نظرية بيكر H. Becker التصنيفية في السلوك الانحرافي على افتراض أساس مفاده: أنَّ المجتمعات هي التي تحدد ما هو سوي أو منحرف من السلوك بإقرارها بعض القواعد التي يعدّ انتهاكها انحرافاً من وجهة نظر أبناء المجتمعات نفسها، وبذلك فالسلوك المنحرف خاصية يضفيها المجتمع على سلوك معين في ضوء قيمه ومعاييره وليس خاصية للسلوك الذي يرتكبه الشخص المنحرف.

وبناءً على ذلك يوضح بيكر Becker أنَّ الانحراف يُنشئه ويخلقه المجتمع. وهو لا يعني المفهوم العام الذي يشير إلى أنَّ أسباب الانحراف تنبع من الواقع الاجتماعي للمنحرف أو من المتغيرات الاجتماعية التي تدفعه إلى الانحراف، وإنَّما يعني أنَّ الجماعات تساعد على خلق الانحراف بوضعها القواعد التي يمثل الخروج عنها انحرافاً، وتطبيقها لهذه القواعد الاجتماعية ضد بعض الأشخاص، ومن ثم وصمهم بالخارجين Outsiders عن القواعد الاجتماعية. وعلى وفق ذلك يصبح تعريف الانحراف لا علاقة له بواقع الفعل الذي يخالفه الفرد أو خصائص ذلك الفعل، وإنَّما هو نتاج مباشر لمِا قد يترتب على تطبيق القواعد الجزائية ضد المخالف من آثار سلبية. ومن ثم فالمنحرف هو الشخص الذي يتم إلصاق الوصمة به، أو السلوك الذي يوصم الفرد به من الجماعة أو المجتمع(١٤).

وباختصار فإنَّ المجتمعات هي التي تحدد الانحراف بإقرار بعض القواعد، التي يُعد انتهاكها انحرافاً من منظور بناء ذلك المجتمع. وأنَّ الانحراف ليس خاصية للفعل الذي يرتكبه الفرد، وإنَّما هو مسألة تتعلق بثقافة المجتمع وبنظرة أبنائه؛ بمعنى آخر إنَّ الانحراف ليس صفة يوصم بها السلوك في ذاته، وإنَّما خاصية يخلعها المجتمع على سلوك معين، في ضوء القيم والمعايير المنظمة للمجتمع.

أمَّا عن كيفية حدوث عملية الوصم، فيذهب (بيكر) إلى أنَّ المضمون الرئيس لهذه العملية يتركز أساساً على التأثيرات المهمة التي يحدثها إلصاق صفة الانحراف بأفراد معينين. مثال ذلك: كيف يُنظر إلى هؤلاء من بقية أفراد المجتمع؟ وكيف ينظرون لأنفسهم؟ وأخيراً ما أثر هذا الوصم في أنماط التفاعل بين هؤلاء الأفراد وبين الآخرين؟ لأن وصف فرد ما بصفة الانحراف يعني أنَّ هذا الفرد والجماعة المحيطة به ينبغي أنْ يكيفوا أنفسهم على التعامل معاً على أساس أنَّ هذا الفرد ذو شخصية غير سوية، ومن ثم تحدث عملية الوصم.

وبناءً على ذلك يتحدد مفهوم الوصم بالعناصر الآتية(١٥):

١- يتسم المجتمع الإنساني بوضع العديد من القواعد الاجتماعية، التي تنظِّم السلوك الإنساني وتحفظ للمجتمع توازنه واستقراره.

٢- يتحدد نوع سلوك الفرد بتطبيق هذه القواعد المنظمة للسلوك عليه، ومن ثم فإنَّ تحديد السلوك بكونه (منحرفاً) يكون برد الفعل تجاه هذا السلوك ولا يرجع إلى السلوك نفسه، فإذا لم يكن هناك رد فعل فلا يكون هناك انحراف Deviance.

٣- عندما يدرك أبناء المجتمع سلوكاً ما ويصمونه بالانحراف، فإنَّ مرتكب هذا السلوك يوصم أيضاً بالانحراف، ويكتسب صفة مجرم أو منحرف مع تجاهل السمات الأخرى التي يُسلّم بها.

٤- يراقب- عادة- من صدر عنهم رد الفعل (الأفراد، الجماعات) هؤلاء الذين وُصموا بأنَّهم منحرفون، لأنَّ من المحتمل عودتهم لارتكاب السلوك الإجرامي نفسه مرات أخرى.

٥- يكون رد الفعل الاجتماعي- غالباً- تجاه الموصومين وما يصاحبه من مواقف واتجاهات سلبية نحوهم من أفراد المجتمع وجماعاته ومؤسساته الرسمية، معبراً عن الاستنكار والسخرية والرفض والنبذ من المجتمع لهم ولأسرهم بصفة خاصة، ما يفرض عليهم نوعاً من العزلة الاجتماعية.

٦- يترتب على رفض المجتمع ونبذه الموصوم سلوكاً منحرفاً (انحراف ثانوي)، ويعد نتاجاً لتقبل الوصم بوصفه هوية ذاتية تؤدي بالموصوم إلى الاتجاه نحو امتهان الجريمة والانحراف، والابتعاد عن مزاولة النشاط المشروع.

يتضح من العرض السابق أنَّ الوصم لا يحصل دفعة واحدة، لأنَّ الأصل في الوصم لا يأتي مباشرة على الشخص؛ بلْ يأتي على الفعل، ثم ينتقل إلى صاحب الفعل الذي يدرك طبيعة الوصم، وطبيعة الإدراك هذه تجعله يغير أو لا يغير صورته الذاتية، وعلى هذا الأساس فإنَّ عملية الوصم تدريجية يمكن أنْ تؤدي أو لا تؤدي لاستمرار الفرد الموصوم أو عدم استمراره في السلوك الانحرافي.

إنَّ نظرية (بيكر) تختلف عن نظرية (ميرتون) السابقة التي تؤكد على حالة الاتفاق العامة حول القواعد السائدة في المجتمع، التي قد ينتهكها بعض الأفراد بسبب دوافع معينة. ومهمة الباحث الاجتماعي الكشف عن تلك الدوافع بغية السيطرة عليها وتوجيهها. (فنظرية (بيكر) لا تهتم بهذه الدوافع بقدر اهتمامها بمفهوم أعضاء المجتمع عن الانحراف أو الأنشطة الانحرافية)[١٦].

لاشك، إنَّ أعضاء المجتمع وجماعاته ليسوا على اتفاق حول السلوك الذي يعدّ انحرافاً وما لا يعد كذلك، فهناك بعض الأفراد يُعدّون منحرفين من المجتمع؛ لكنَّهم يبرّرون سلوكهم هذا لأنَّهم لا يتفقون أصلاً مع القواعد التي يتم بموجبها الحكم على سلوكهم بأنَّه منحرف. وهناك آخرون يقرّون بانتهاكهم لبعض القواعد الاجتماعية؛ لكنَّهم يبرّرون هذا التصرف لأنَّهم يرونه يدفعهم للامتثال لقواعد أخرى أهم من تلك التي انتهكوها. من هنا فإنَّ نموذج (بيكر) يعتمد على التصنيف الثقافي للسلوك والأفعال الاجتماعية داخل المجتمع.

ويجدر بنا الإشارة إلى أنَّ السلوك الاجتماعي المشروع أو غير المشروع لا يمكن أنْ يفهم إلاَّ بالرجوع إلى طبيعة التنظيم الاجتماعي التي تخلع على بعضه صفة الشرعية وعلى بعضه الآخر صفة الانحرافية. بتعبير آخر إنَّ معنى السلوك لا يكمن في طبيعته لذاته وإنَّما يتم فهمه في ضوء القيم والمعايير التي تضفي عليه معنىً معيناً، علماً أنَّ تلك المعايير والقيم تستند أصلاً إلى مسار ثقافة الجماعة المرجعية، وهذا يشير إلى أنَّ السلوك الانحرافي لا يعني بالضرورة سلوك لا أخلاقي[١٧]. ولمّا كانت القيم الاجتماعية التي تمثل أُطراً مرجعية للسلوك تختلف من جماعة إلى أخرى ومن مجتمع إلى آخر ومن مدةٍ زمنية إلى أخرى داخل المجتمع الواحد- كما أشرنا- فأنَّ السلوك المنحرف يبقى نسبياً[١٨].

هذه النظرية بتشديدها على فكرة الإلصاق أو الوصم، تبرر بصورة غير مباشرة ظاهرة الانحراف المستور لأنَّ الانحراف إذا لم يلصق بفئة من الأفراد فانَّه سيصبح سلوكاً طبيعياً. فالسارق في البيع والشراء يُعدّ سارقاً بغض النظر عن إلصاق التهمة به أو عدم إلصاقها به. والمرتشي يُعدّ مرتشياً سواء ألصقت التهمة به أم لا، والقاتل الذي لم تكشف جريمته يُعدّ قاتلاً في الأحوال كلها، سواء ألصقت التهمة به أمْ لمْ تلصق، وهذه النظرية تعطي الفرد مبرراً لاستمرار الانحراف، فالمنحرف يجد عذراً بإلقاء سبب انحرافه على طبيعة التنظيم الاجتماعي، ولا يقيم لدافعه الذاتي نحو ارتكاب الجريمة وزناً، وهذا يتنافى مع الأصول العامة للتجريم التي تأخذ الدافع الذاتي والنية المسبقة بنظر الاعتبار(١٩).

ثالثاً- إسهام ليمرت (نموذج القوة):

يرى ليمرت E. Lamert (١٩١٧- ١٩٩٣) من الناحية النظرية بأنَّ القيم الاجتماعية التي يكتسبها أعضاء المجتمع منذ مرحلة الطفولة والتي تدعمها أساليب الضبط الاجتماعي تتيح لنا القدرة على التنبؤ بالسلوك اليومي لأفراد المجتمع، وتفسر امتثالهم للقواعد الاجتماعية، ومن جهة أخرى أشار إلى صعوبة تطبيق نموذج (ميرتون) أو نموذج الاتفاق في المجتمع في ظل عدم الاتفاق الكامل بين أفراده وجماعاته حول ما يُعدّ انحرافاً وما لا يُعدّ كذلك، بسبب عدم وجود منظومة قيمية على مستوى المجتمع بأكمله. من هنا يعتقد أنَّه من الواقعية أنْ نقرر سيادة عدة قيم ومعايير أحياناً تختلف من طبقة إلى أخرى ومن جماعة إلى أخرى، وبهذا المعنى لا يمكن الكلام عن انحراف مطلق(٢٠).

وفي ظل تعدد القيم والمعايير الاجتماعية وضع (ليمرت) مفهوماً جديداً يفسر عن طريقه الانحراف والامتثال يقوم على فكرة القوة بمعانيها المختلفة اقتصادية أو سياسية أو دينية أو أخلاقية... الخ(٢١). (فأعضاء المجتمع يقومون بدور مهم بوصفهم ممثلي الضبط الاجتماعي بواسطة العمليات أو الإجراءات المقصودة وغير المقصودة والتي يتخذونها برقابة سلوك الأفراد والتأكد من أنَّهم يتصرفون على وفق المعايير أو القيم أو النظم التي رسمت لهم وذلك عن طريق القوة الرسمية وغير الرسمية التي تلصق الإدانة بمن يخرج عن هذه القواعد)(٢٢). فهناك جماعات تستحوذ على مصادر القوة والنفوذ مثل الثروة أو السلطة، وبهذا الاستحواذ يمكنها أنْ تفرض تصورها الخاص عن الانحراف والامتثال على بقية جماعات المجتمع وفئاته وطبقاته. وتعمل جماعات القوة على استغلال كل ما يمكنها استغلاله لخدمة مصالحها من سلطة وقانون وآداب ودين؛ بلْ وتستخدم أساليب التزييف والخداع لأجل إعطاء صورة شرعية لمركزها بهدف تحقيق نوع من تماسك المجتمع واستقراره الاجتماعيين خدمة لمصالحها الخاصة.

وعلى وفق تصورنا أنَّ مثل هذا التنظيم يبقى هشاً وضعيفاً في ظل الاستغلال والاضطهاد والتزييف الذي تمارسه الجماعات القوية أو الحاكمة ما يؤدي إلى تجمع عوامل النقمة لدى الفئات والجماعات المحكومة أو الخاضعة ضد قيم أصحاب القوة والنفوذ كلها، ويدفعها ذلك إلى انتهاز الفرص للقضاء عليها وإزالة تحكمها، وأصدق مثال على ذلك ما حدث في قطرنا العزيز مع بداية انهيار حزب البعث السابق عام (٢٠٠٣).

إذاً، فالقوة بشكلها المطلق لا تستطيع أنْ تحافظ على تماسك التنظيم الاجتماعي حتى وإنْ تم تمريرها بالسلطة في محاولة لإعطائها صفة الشرعية(٢٣).

رابعاً– رؤية تحليلية:

في ضوء التحليل السابق لنظريات الانحراف يمكن القول: أنَّ المدخل التصنيفي Labeling Approach الذي قدمه (بيكر) أكثر اتفاقاً مع التحليل السوسيولوجي الموضوعي للسلوك المنحرف مقارنة مع مدخل الاتفاق Consensus Approach عند (ميرتون) ومدخل القوة Forces Approach عند (ليمرت). فعملية وصف السلوك على أنَّه سوي أو منحرف هي في جوهرها عملية تتعلق بالتصنيف الثقافي داخل المجتمع بالرغم من وجود قدر ضروري من الاتفاق حول الانحرافات يتم بطريقة لا يمكن أنْ تُخضع القائمين بها لعوامل الضبط أو التقويم الاجتماعيين.

ولمّا كانت العملية بمجملها تتعلق بالمجتمع وتصنيفه لِما هو ممتثل أو منحرف من السلوك فإنَّ بمقدور المجتمع أنْ ينظم السلوك الإنساني ويتحكم فيه؛ لكنَّه في الوقت نفسه ليس بمقدوره أنْ يلغي هامش السلوك الإنحرافي تماماً مهما وصل ذلك المجتمع من التنظيم سواء أكان مجتمعاً دينياً قديماً أمْ مجتمعاً مؤسسياً معاصراً؛ ذلك للتقاطع القائم بين الجانب الإنساني بجذره البيولوجي وبين المظهر الاجتماعي لهذا السلوك. ما يجعل هذه النظرية تبرر السلوك المنحرف، ولكنْ هذا لا يعني أنَّ المجتمع في طريقه إلى الانهيار فالجريمة والسلوكيات المنحرفة ظواهر اعتيادية في أي مجتمع ويصعب القضاء عليها وهي تتصل ببناء المجتمع وبطبيعة حياته الاجتماعية؛ لذا فهي جزء من وظائفه؛ بلْ هي انعكاس لثقافة المجتمع وجزء لا يتجزأ من النظام السائد فيه (٢٤). وهنا تصبح الجرائم والانحرافات السلوكية منبهات لعناصر الضبط الاجتماعي في المجتمع وتفعيل دورها في تدعيم عناصر التنظيم الاجتماعي ما يعزز قدراته على مواجهة تلك الانحرافات واستيعابها، أمَّا فشل عناصر الضبط الاجتماعي في الاستجابة لتلك المنبهات الانحرافية يعني تفاقم التوترات والانحرافات وتعقدها، وذلك ينذر بخطر الوقوع في حالة التفكك الاجتماعي، ولاسيما في المجتمعات الحضرية بسبب تعقد بناءاتها الاجتماعية وتعددها، ونمو التنظيمات السياسية المركزية المتخصصة واتساع الاعتماد عليها في ضبط المجتمع وعلاقته الاجتماعية وتنظيمه. فضلاً عن أنَّ السلوك المنحرف في حد ذاته قد يؤدي في العديد من الحالات إلى تعزيز قدرة المجتمع على تحقيق أهداف التنظيم الاجتماعي التي تتمحور على تحقيق التماسك الاجتماعي، عندما يستخدم المجتمع وسائل ردع يمكن أنْ تنعكس إيجابياً على المنحرف ذاته وهو ما يسمى بالردع الخاص Special deterrence، وعلى المجتمع المحيط وهو ما يسمى بالردع العام General deterrence.

وبصرف النظر عمّا تؤديه بعض الانحرافات السلوكية من أدوار وظيفية تدعم التماسك الاجتماعي، تبقى المشكلة الأهم في مجتمعنا العراقي هي ضعف أو عدم قدرة النظام المؤسساتي على مواجهة تلك السلوكيات، واستيعابها وامتصاصها وتحويلها إلى (منتجات جديدة) يمكن الاستفادة منها في استمرار الحياة الاجتماعية. ولعلَّ أسباب ذلك ترجع إلى:

١- تعرض العراق إلى موجات متلاحقة من التغيرات السريعة التي شملت نواحي الحياة الاجتماعية والثقافية والأسرية كافة وبصورة غير متوازنة بين جوانب الحياة المادية والمعنوية، ما أدى إلى ظهور عديدٌ من المشكلات الاجتماعية مثل: الجريمة وجناح الأحداث والطلاق والتفكك الأسري وتفسخ القيم الاجتماعية... وغيرها من المشكلات الإنسانية التي تهدد تماسكه وسلامته؛ بل وفقدانه توازنه التنظيمي بسبب وقوعه تحت ضغط كثير من العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والفكرية التي تتزامن مع ما يشهده العالم من ثورة في الاتصالات(٢٥).

٢- التفاوت الكبير بين المستويات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية بين الأرياف والمدن والبوادي، وما تتضمنه تلك المستويات من صور وأشكال التفاعل الرسمي وغير الرسمي. فهناك تفاوت كبير في مستوى نصيب الفرد من الخدمات العامة وفي البيئة المعيشية بين سكان الريف وسكان الحضر.

٣- تعرض عمليات التنشئة الاجتماعية والتربية والتثقيف إلى هزات عنيفة بفعل التأثير الذي تفرضه ظروف العراق واحتكاكه بالثقافات الأخرى بعد انتشار وسائل الاتصال الحديثة من شبكات انترنت وقنوات فضائية وأجهزة النقال (الغزو التكنولوجي)، ما أضعف دور الأسرة في أداء وظائفها عامة ووظيفة التنشئة الاجتماعية خاصة. فتكنولوجيا الاتصالات- وعلى الرغم من فوائدها الكبيرة للأسرة وللمجتمع- تمثل أخطر ما يهدد التنشئة الاجتماعية الآن بغزوها الثقافي الذي يتعرض له الأطفال بوسائلها المختلفة ولاسيما التليفزيون حيث يقوم بتشويه العديد من القيم التي اكتسبها الأطفال، بالإضافة إلى تعليمهم العديد من السلوكيات الأخرى الدخيلة على الثقافة العراقية بعد انتهاء عصر(حكايات جدتي) إلى عصر حكايات الرسوم المتحركة(٢٦).

٤- الأساس القبلي للمجتمع العراقي والمجتمعات العربية عموماً، ومحاولة القبيلة المحمومة للاستحواذ على دور الدولة، أو تحجيمه؛ بلْ وإضعاف دور المجتمع، ويبدو ذلك جلياً في انتشار كثيرٌ من الأمراض الاجتماعية الخطيرة التي أخذت تنهش جسد الدولة والمجتمع على حدٍ سواء بعد أنْ تسلل القبليين والطائفيين إليها مثل: المحسوبية والمنسوبية والعشائرية والحزبية... وغيرها. وهي حالة موجودة في العراق وفي المجتمعات العربية وعلى تفاوت بين أقطارها (٢٧).

٥- بروز السلوكيات السلبية أمام تراجع القيم الاجتماعية في معظم مفاصل حياة هذه المجتمعات (العربية ومنها العراق) ومؤسساتها الرسمية وغير الرسمية، ما أضعف من فاعليتها وقدرتها على مواجهة السلوكيات المنحرفة، الأمر الذي أدى إلى تغير كبير وسريع في المعايير والقيم الاجتماعية والتصنيفات الثقافية المرتبطة بها، فعلى سبيل المثال: كثير من الأحيان نسمع بعض الأفراد يصنفون من يختلس أموال الدولة أو يتجاوز على ممتلكاتها بأنَّه رجل شجاع، أو (سبع أو أخو أخيته) على الطريقة العراقية. بينما يوصف الشخص الممتثل لقوانين الدولة ويحترم المجتمع بأنّه جبان، أو (خوّاف) أحياناً، وهكذا عدنا إلى المربع الأوّل الذي يضعنا أمام المقولة البدوية القائلة: (الحق بالسيف والعاجز يريد شهود) وبالتأكيد فإنَّ الاستمرار على هذا النهج سيقود إلى مزيدٍ من المشكلات الاجتماعية ومزيدٍ من ضعف التنظيم الاجتماعي ومزيدٍ من تفكك الشخصية. لذلك يرى بعض

المتخصصين في علم اجتماع التنظيم أنَّ الضرورة تستدعي العمل على تغيير قيم هذه المجتمعات واستبدال شعاراتها لتكون حوافز تعمل على سد الثغرات، وموجهات سلوكية لأفرادها ومؤسساتها.

وعلى الرغم من تركيز النظريات الثلاث التي تجمع بين (ميرتون- بيكر- ليمرت) على أهمية التفاعل الاجتماعي بين الأفراد وأثر ذلك على الذات والآخر والنتائج المترتبة على ذلك التفاعل والمعاني المرتبطة به؛ فإنَّها ليس بمقدورها أنْ تفسر واقع التنظيم الاجتماعي في بلادنا، حيث جاءت نظرية (ميرتون) متناقضة في افتراضاتها كما نوهنا إلى ذلك، فضلاً عن أنَّها مشتقة من طبيعة المجتمع الأمريكي ذي التركيبة الخاصة على سائر المجتمعات الإنسانية ومن ثم يصبح تعميم هذه النظرية ضرباً من الخيال.

أمَّا نظرية (بيكر) وعلى الرغم من انسجامها مع طبيعة التحليل السوسيولوجي فهي تشجع الأفراد على ارتكاب مزيد من السلوكيات المنحرفة بسبب الوصم أو الإلصاق الاجتماعي، في حين اعتمدت نظرية (ليمرت) على القوة التي تنتهي بتحقيق تنظيم اجتماعي ضعيف وهش نتيجة للاضطهاد والتزييف والتهميش الذي تمارسه جماعات القوة. وفي هذا السياق نجد أنَّ النظرية الاجتماعية في الإسلام([1]) يمكن أنْ تكون البديل الشرعي لتلك النظريات وتسهم إلى درجة كبيرة في قوة التنظيم الاجتماعي، فهذه النظرية لم تقف على تفسير أسباب الانحراف فحسب؛ بلْ قدمت علاجاً لهذا السلوك يختلف عمّا جاءت به النظريات السابقة فكان علاجها يتم عن طريق المشاركة الجماعية في دفع ثمن الجريمة بواسطة (العاقلة) في حالة الخطأ أو(ولي الأمر) في حالة قصور الجاني، وعن طريق المساواة التامة بين جميع الأفراد أمام القضاء والشريعة، وعن طريق العقوبة التنفيذية الصارمة ضد المنحرفين مثل: القصاص، والدية، والتعزير، يتم استئصال جذور الانحراف في المجتمع الإنساني؛ لأنَّ الأصل في العقوبة الشرعية هو تحقيق الردع وليس الانتقام[٢٨].

فالإسلام فكرة جامعة، فهو دين ودولة، دنيا وآخرة، حكم وسياسة، اقتصاد واجتماع، الأمر فيه شورى، والإمامة العظمى بيعة واختيار، والمسلمون إخوة متساوون[٢٩]. والإسلام نظّم شؤون الدين وشؤون الدنيا جميعاً، فكما تكلم الإسلام عن الله والملائكة والأنبياء والجنة والنار والعبادات... وغيرها من شؤون الدين؛ تكلم كذلك عن البيع والشراء والزواج والطلاق والميراث... وغيرها من شؤون الدنيا، ووضع لهذه وتلك القوانين والنظم، وألزم المسلمين باتباعها وحدّد عقوبة المخالفين لها تحديداً مفصلاً أو تحديداً مجملاً ترك تفصيله

---

[1] - كلمة النظرية، فلربما تُحدِثه هذه الكلمة من مشكلةٍ في وأذهان القراء الكرام، فكلمة النظرية نحن فيها هي عبارة مجازية، : ﴿ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ الملك/١٤. فالله ﷻلأنّ النصوص الربانية هي وحيٌ من الله تبارك وتعالى. قال العالم بالخلق هو الذي أنزل الشرائع، أرسل الرسل وأنزل الكتب وبيّن الشرائع من خلال العملية التطبيقية على يد كل الأنبياء والمُرسَلين. وهي ربما تكون نظرية من جانبٍ معيّن، ألا وهو هذه التصوّرات حينما تكون في السطور، ولمْ تنتقل من السطور إلى الصدور ثم بعد ذلك، بعد التدبر والتأمل تتحول فيسطع نورها على النفوس، فتنشئ إنساناً ملتزماً، ومن ثمَّ تنشئ مجتمعاً منظماً.

لاجتهاد أئمة المسلمين[٣٠]. وهكذا لا يقتصر الإسلام على تنظيم علاقة الإنسان بالله ﷻ، ولكنه ينظم علاقة الإنسان بأخيه الإنسان، ويرتب سبل العيش في مختلف شؤون الحياة، ويلزم المؤمنين بأنْ يتبعوا هذه النظم، وأن يُبطلوا ما يخالفها، ويُنزلوا العقوبة بالمخالفين[٣١].

ويقرر الإسلام ثلاثة ضوابط اجتماعية يشكل مجموعها منهجاً متكاملاً لتنظيم المجتمع واستقراره، وهي[٣٢]:

١- الأوَّل: يتمثل بالضابط الذاتي في داخل النفس الإنسانية، والذي يتحقق إذا تمكنت تعاليم الشريعة من نفس الفرد بحيث تشكل ضابطا خلقيا يحاكم الإنسان نفسه بنفسه.

٢- الثاني: ضابط اجتماعي مصدره المجتمع، يتكون بإشاعة المعروف والأمر به ومحاربة المنكر والنهي عنه قال ﷻ:﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْراً لَهُمْ مِنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ آل عمران/١١٠، حتى تصبح محددات السلوك المقبول في المجتمع والسلوك المرفوض فيه جزءاً من معايير الضبط داخل المجتمع.

٣- الثالث: ضابط السلطة حيث تتولى تطبيق العقوبات الشرعية المقررة لأنواع المخالفات. وهذه الضوابط تتكامل لتحقيق المعاني الإسلامية لتصبح الحياة بها أقرب إلى الكمال والسعادة والرخاء والطمأنينة. ويمكن تقسيم الضوابط الاجتماعية في الإسلام إلى ثلاثة مجالات، تشمل تنظيم جوانب حياة الفرد وعلاقته بالجماعة، وهي:

١- العبادات: وهي تُعدّ ضوابط اجتماعية إيجابية، فهي ليست مقصورة أو مفروضة لمجرد التعبد، وإنما لتنظيم وضبط علاقة الفرد بالله، ولتنظيم معاملات وعلاقات أفراد الجماعة بعضهم ببعضهم الآخر.

٢- المعاملات: الإسلام ينظم علاقات الإنسان بالإنسان على أسس من الحب والعدالة مع ضرورة اتباع القيم الإسلامية في البيع والشراء والميراث والزواج والطلاق والهبة وغيرها، ومع إتّباع آداب الإسلام في معاملة الناس، ومع الإخلاص للعمل، والتضامن في أداء الواجب، والبعد عن إيذاء الناس، كل هذا وما يمثله من مزايا التسامح والتعاون والتراحم بمعانيها الإنسانية الجادة هي من ثوابت الدين الإسلامي في كل تعاملاته بين بني البشر النبي محمد ﷺ يعرّف الدين بمفردة واحدة هي: (التعامل) إذ يقولﷺ: (الدين هو المعاملة) ولا يكمل الدين بسواها[٣٣].

٣- الآداب والأخلاق: اهتم الإسلام بالمجتمع والتكافل الاجتماعي، فنهى عن البغيضة والظلم والعدوان بين المسلمين، ووضع لذلك ضوابط عديدة. وقبل كل ذلك شدد على الأخوة الإسلامية التي بها ينبع كل فعل سليم، وكل خلق كريم ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ الحجرات/١٠. ورسم الإسلام الإطار العام لطبيعة العلاقة بين المؤمنين بقوله ﷻ:﴿ وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاء بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلاَةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللّهَ وَرَسُولَهُ أُوْلَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللّهُ إِنَّ اللّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ التوبة/ ٧١. وتتلخص أهداف النظرية الاجتماعية في الإسلام في حفظ عدد من الضروريات التي تقود إلى تنظيم المجتمع واستقرار حياة أفراده وجماعاته وهي[٣٤]:

١- حفظ الدين. ٢- حفظ العقل. ٣- حفظ المال. ٤- حفظ النفس.

ويعزى نجاح هذه النظرية في قدرتها على تحقيق تنظيم اجتماعي متماسك إلى أربعة أسباب رئيسة لم تلتفت لها النظريات الغربية السابقة، هي[٣٥]:

١- العدالة الاجتماعية والاقتصادية التي جاء بها الإسلام وحاول نشرها بين أفراد المجتمع.

٢- العقوبة الصارمة ضد المنحرفين مثل: القصاص والدية والتعزير.

٣- المساواة التامة بين جميع الأفراد أمام القضاء والشريعة في قضايا العقوبة والتأديب والتعويض.

٤- المشاركة الجماعية في دفع ثمن الجريمة والانحراف، مثل: إلزام عائلة القاتل بدفع دية القتيل عن طريق الخطأ، ودفع دية القتيل الذي لا يعرف قاتله من بيت المال.

وهكذا نجد أنَّ الرجوع لمفاهيم النظرية الاجتماعية الإسلامية ومحاولة فهمها فهماً صحيحاً بعيداً عن تأثير النظريات والأفكار الغربية وتطبيق ما ورد فيها من بنود وقائية وعلاجية ناجعة كفيل بتحقيق الوئام والانسجام والتماسك بين أبناء المجتمع العراقي العربي والإسلامي.

الفصل الثالث

- نتائج البحث وتوصياته ومقترحاته

أولاً- نتائج البحث:

يمكن أنْ نحدد وباختصار أهم النتائج التي تمخض عنها البحث على النحو الآتي:

١- فشل النموذج النظري الغربي في تشخيص الأسباب التي تقود إلى الانحراف الاجتماعي ومن ثم التفكك الاجتماعي في المجتمع الغربي ذاته وتقديم الحلول الناجعة له، وهكذا فهذه النظريات بعيدة عن واقع المجتمع العراقي العربي الذي يعاني مشكلات عديدة تختلف في أسبابها عن تلك الموجودة في المجتمعات الغربية ومن ثم فإنَّ هذه النظريات لا تقدم حلولاً مناسبة لمشكلات مجتمعنا العراقي.

٢- أظهرت نتائج البحث أنَّ الحروب والنزاعات المسلحة وعمليات الغزو والكوارث التي حلت بالمجتمع، وازدياد معدل المدنية والهجرات الداخلية والخارجية التي مرَّ بها المجتمع والتغير الثقافي نتيجة للغزو الثقافي كانت أبرز أسباب ضعف التنظيم الاجتماعي في المجتمع العراقي والعربي عموماً.

٣- شخصت نتائج البحث أسباب ضعف أو عدم قدرة النظام المؤسساتي في الدولة العراقية والعربية عموماً في مواجهة الانحرافات السلوكية التي تقود إلى ضعف التنظيم الاجتماعي على النحو الآتي:

- التغيرات السريعة التي شملت نواحي الحياة الاجتماعية والثقافية والأسرية كافة وبصورة غير متوازنة بين جوانب الحياة المادية والمعنوية.

- التفاوت الكبير بين المستويات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية بين الأرياف والمدن والبوادي.

- تعرض عمليات التنشئة الاجتماعية والتربية والتثقيف إلى هزات عنيفة بفعل التأثير الذي تفرضه ظروف هذه المجتمعات واحتكاكها بالثقافات الأخرى لاسيما بعد انتشار وسائل الاتصال الحديثة.

- الأساس القبلي للمجتمع العراقي والعربي.

٤- يكمن الحل- لتحقيق تنظيم اجتماعي قوي وتحييد نطاق الانحرافات السلوكية- في اعتماد أسس النظرية الاجتماعية في الإسلام التي لم تقف على تفسير أسباب الانحراف فحسب؛ بلْ قدمت علاجاً لهذا السلوك يختلف عما جاءت به النظريات الغربية. قوامه العدالة الاجتماعية والاقتصادية التي نشرتها في ربوع العالم العربي والإسلامي، وتحقيق المساواة التامة بين جميع الأفراد أمام القضاء والشريعة في العقوبات الصارمة التي لا مجال للتراجع عنها، واعتماد المشاركة الجماعية في دفع ثمن الجريمة والانحراف.

ثانياً- توصيات البحث:

للتعامل مع الواقع المجتمع العراقي المعيش بشكل عام- وعلى وفق ما جاءت به النظرية الاجتماعية في الإسلام والنتائج التي تمخض عنها البحث- يمكن أنْ نضع مجموعة من التوصيات أهمها:

١- تصحيح الأوضاع المعيشية ورفع مستوى دخل الأسرة لتحقيق التماسك الأسري الذي يعني قوة التنظيم الأسري الذي يسهم بإمداد المجتمع بأعضاء فاعلين ومنسجمين مع مجتمعهم.

٢- إعادة النظر في المناهج التربوية التي يتبناها المربون ومحاولة التخلص من الأساليب غير السليمة في التربية. فالتعليم يهيئ مقدمات بناء الدولة عن طريق بناء الأفراد علمياً وثقافياً، فضلاً عن ذلك أنَّ العلم يقرب المكلف من خالقه ﷻ، ويجعله من أكثر الأفراد تطبيقاً للأحكام الشرعية، ومن أقوى الأفراد فهماً لدور الدين في النظام الاجتماعي.

٣- تحقيق العدالة الاجتماعية التي تحفظ الكرامة وتؤدي الحقوق وتؤمن الحياة الكريمة للمواطن العراقي أياً كان مستواه وأياً كانت طبقته وأياً كان انتماؤه. لما لهذا الأمر من أثر في استقرار المجتمع وتماسكه وأمنه، وذلك لنْ يتحقق إلاَّ بالسعي الجاد إلى تعديل القوانين والأنظمة الاجتماعية واستحداث بعضها.

٤- تعزيز الوازع الديني بين أبناء المجتمع العراقي بتكثيف الحملات الإعلامية سواء الرسمية أمْ الأهلية لمواجهة أخطار الانحراف.

٥- ضرورة جذب الشباب العراقي من الجنسين للعمل التطوعي لِما له من آثار إيجابية في مجابهة الانحراف وتماسك المجتمع وتنظيمه.

٦- تقليص حجم البطالة ووضع الضوابط التي تضمن عدم عودتها أو تضخمها بما يمكن أنْ يشكل ظاهرة اجتماعية خطيرة. إنَّ أي مجتمع لا تكتمل صورته إلا بتقلص أعداد البطالة، وهذا الأمر لنْ يتحقق إلا بتكاتف الجهود وتضافرها بين جميع الوزارات المؤسسات والهيئات.

٧- تجسير الفجوة الكبيرة بين ما هو متضمن في القوانين والتشريعات الاجتماعية وبين ما هو واقع فعلاً من ممارسات أصبحت قائمة على العلاقات الشخصية والمحسوبية والمنسوبية والطائفية والمصلحية ذلك بسبب الأفكار المثالية للقوانين والتشريعات التي أعطت المبرر لتجاوزها من قبل كثير من أفراد المجتمع وجماعاته.

٨- عقد المؤتمرات والندوات والمهرجانات والمعارض الفنية والأنشطة الرياضية والتطوعية وغيرها من النشاطات التي تعزز الهوية الوطنية بعيداً عن الانتماءات الطائفية والمذهبية وغيرها من التسميات التي تضعف بناء المجتمع.

ثالثاً- المقترحات:

نقترح دراسة الموضوعات الآتية ضمن إطار التنظيم الاجتماعي:

١- دراسة مقارنة للتنظيم الاجتماعي بين الريف والحضر..

٢- معوقات تنظيم المجتمع العراقي.

The social organization of the Iraqi society "sociological study on the social arrangement in light of sociological analysis of some deviant behavior theories"

By:
Assistant Professor Dr. Gani Nasser Hussein Al-quraishi
Dr.Ahlam Mohammed shuai Al-asadi
Mustansiriyah University - College Of Arts

The social organization of Iraqi society

The current article focuses on studying the social organization reality of the Iraqi society; it aims to construct an Iraqi organized personality that believe in the principles of Islamic religion by making use of the sociology thoughts in explaining the strength of social organization, and the causes of social **deviance** in attempt of decreasing the **deviance** and strengthening the cohesion of Iraqi character.

The researchers put forward some questions: to what extent the western theoretical pattern can succeed in explaining the social organization of the Iraqi society? What is the more appropriate western theory for diagnosing the cohesion and **deviance** of the society? What is the solution to reformulate the social organization of society?.

الهوامش:

١- غيث، محمد عاطف، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٦، ص٣٦٢.

٢- السمالوطي، نبيل محمد توفيق، الدين والبناء الاجتماعي، ج١، دار الشروق، جدة، ١٩٨١، ص ص ١١٥-١١٦.

3- www. furat.alwehda.gov..

4- www. furat.alwehda.gov..

٥- المرياتي، كامل جاسم، مفهوم الأمن الاجتماعي في الفكر السوسيولوجي، ندوة فكرية حول الأمن الاجتماعي، بيت الحكمة، تشرين الثاني، ١٩٩٧، ص١٨.

٦- المرجع السابق نفسه، ص١٨.

٧- المرجع السابقة نفسه،

٨- كاره، مصطفى عبد المجيد، مقدمة في الانحراف الاجتماعي، معهد الإنماء العربي، ١٩٨٥.، ص٢٥٠.

٩- المرجع السابق نفسه، ص٢٥١- ٢٥٢.

١٠- السمالوطي، نبيل محمد توفيق، الأيديولوجيا وقضايا علم الاجتماع النظرية والمنهجية والتطبيقية، دار المطبوعات الجديدة للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، ١٩٨٩، ص ص١٦٦-١٦٧.

١١- كاره، مصطفى عبد المجيد، مرجع سابق، ص٢٦١.

١٢- السمالوطي، نبيل محمد توفيق، مرجع سابق، ص ص١٦٧- ١٦٨.

١٣- غيث، محمد عاطف، دراسات في علم الاجتماع، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت ،١٩٨٥، ص٣٠٢.

١٤-الدراوشة، عبد الله سالم عبد الله، المعرفة والوصم الاجتماعي واتجاهات طلبة الجامعات الأردنية نحو المصابين بمرض الإيدز، إشراف ذياب موسى البداينة، جامعة مؤتة، عمادة الدراسات العليا، ٢٠١٠، ص ١٥، (أطروحة دكتوراه غير منشورة).

١٥- المرجع السابق نفسه، ص ص ١٦- ١٧.

١٦- السمالوطي، نبيل محمد توفيق، الأيديولوجيا وقضايا علم الاجتماع النظرية والمنهجية والتطبيقية، مرجع سابق، ص ١٦٩.

١٧- المراياتي، كامل جاسم، مرجع سابق، ص١٤.

١٨- النوري، قيس، المدخل لعلم الإنسان، مطبعة التعليم العالي، جامعة الموصل، الموصل، ١٩٨٢، ص٣٦٣.

١٩- الأعرجي، زهير، النظرية الاجتماعية في القرآن الكريم، منشور على شبكة الإنترنت:

www.basrahcity.net/pather/book/elom-alqoran/nazarea/04.html.

٢٠- السمالوطي، نبيل محمد توفيق،، الأيديولوجيا وقضايا علم الاجتماع النظرية والمنهجية والتطبيقية، مرجع سابق، ص ١٧٠.

٢١- المرجع السابق نفسه، ص ص ١٧٠- ١٧١.

٢٢- الرويلي، سعود بن محمد، الوصم الاجتماعي وعلاقته بالعود للجريمة، إشراف عبد الله بن عبد الغني غانم، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الاجتماعية، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٨، ص ٣٨. (رسالة ماجستير غير منشورة).

٢٣- القريشي، غني ناصر حسين، مقدمة في الضبط الاجتماعي، مكتبة طرابلس العلمية العالمية، طرابلس الغرب، ٢٠٠٥، ص ص ٢٠- ٢١.

٢٤- ليله، علي، النظرية الاجتماعية المعاصرة: دراسة لعلاقة الإنسان بالمجتمع، ط٢، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٣، ص٤٦٩.

٢٥- العزاوي، سامي مهدي، وأسماء عبد الجبار، التحديات المجتمعية للمرأة العراقية المعاصرة، الكتاب السنوي لمركز أبحاث الطفولة، المجلد الخامس، عدد خاص عن مؤتمر التحديات المجتمعية للأسرة العراقية ٢٤- ٢٥/ آذار ٢٠١٠، ص١٨.

٢٦- العوامل المؤثرة في التنشئة الاجتماعية للأطفال، مقال منشور على شبكة الإنترنت:www.al-forqan.net

٢٧- صبري، عبد الله علي ، اليمن: الشيخ الرئيس وعلاقة السلطة بالقبيلة، مقال منشور على الموقع: www.islamtimes.org

٢٨- الأعرجي زهير، مرجع سابق.

٢٩- سليم، سلوى علي، الإسلام والضبط الاجتماعي، مكتبة وهبه، القاهرة، ١٩٨٥، ص١٥١.

٣٠- شلبي، أحمد، مقارنة الأديان: (٣) الإسلام، ط١٢، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٩٧، ٢٤٦.

٣١- المرجع السابق نفسه، ص٢٤٧.

٣٢- السالم، خالد عبد الرحمن، الضبط الاجتماعي والتماسك الأسري، مطابع الفرزدق التجارية، الرياض، ٢٠٠٠، ص٣٧.

٣٣- شلبي، أحمد، مرجع سابق، ص١٧٠.

٣٤- مطر، سيف الإسلام علي، التغير الاجتماعي، د.ط، الإسكندرية:دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٦، ص ص٩١-٩٢.

٣٥- الأعرجي، زهير، مرجع سابق.

المراجع:

أولاً- الكتب:

١- السالم، خالد عبد الرحمن، الضبط الاجتماعي والتماسك الأسري، مطابع الفرزدق التجارية، الرياض، ٢٠٠٠.

٢- سليم، سلوى علي، الإسلام والضبط الاجتماعي، مكتبة وهبه، القاهرة، ١٩٨٥.

٣- السمالوطي، نبيل محمد توفيق، الدين والبناء الاجتماعي، ج١، دار الشروق، جدة، ١٩٨١.

٤- السمالوطي، نبيل محمد توفيق، الأيديولوجيا وقضايا علم الاجتماع النظرية والمنهجية والتطبيقية، دار المطبوعات الجديدة للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، ١٩٨٩.

٥- شلبي، أحمد، مقارنة الأديان: (٣) الإسلام، ط١٢، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٩٧.

٦- غيث، محمد عاطف، دراسات في علم الاجتماع، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت ، ١٩٨٥.
٧- غيث، محمد عاطف، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٦.
٨- القريشي، غني ناصر حسين، مقدمة في الضبط الاجتماعي، مكتبة طرابلس العلمية العالمية، طرابلس الغرب، ٢٠٠٥.
٩- كاره، مصطفى عبد المجيد، مقدمة في الانحراف الاجتماعي، معهد الإنماء العربي، ١٩٨٥.
١٠- ليله، علي، النظرية الاجتماعية المعاصرة: دراسة لعلاقة الإنسان بالمجتمع، ط٢، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٣.
١١- مطر، سيف الإسلام علي، التغير الاجتماعي، د.ط، الإسكندرية، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٦.
١٢- النوري، قيس، المدخل لعلم الإنسان، مطبعة التعليم العالي، جامعة الموصل، الموصل، ١٩٨٢.

ثانياً- الرسائل والأطاريح:

١- الدراوشة، عبد الله سالم عبد الله، المعرفة والوصم الاجتماعي واتجاهات طلبة الجامعات الأردنية نحو المصابين بمرض الإيدز، إشراف ذياب موسى البداينة، جامعة مؤتة، عمادة الدراسات العليا، ٢٠١٠، (أطروحة دكتوراه غير منشورة).
٢- الرويلي، سعود بن محمد، الوصم الاجتماعي وعلاقته بالعود للجريمة، إشراف عبد الله بن عبد الغني غانم، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الاجتماعية، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٨، (رسالة ماجستير غير منشورة).

ثالثاً- المجلات والندوات:

١- العزاوي، سامي مهدي، وأسماء عبد الجبار، التحديات المجتمعية للمرأة العراقية المعاصرة، الكتاب السنوي لمركز أبحاث الطفولة، المجلد الخامس، عدد خاص عن مؤتمر التحديات المجتمعية للأسرة العراقية ٢٤- ٢٥/ آذار ٢٠١٠.
٢- المراياتي، كامل جاسم، مفهوم الأمن الاجتماعي في الفكر السوسيولوجي، ندوة فكرية حول الأمن الاجتماعي، بيت الحكمة، تشرين الثاني، ١٩٩٧.

رابعاً- الإنترنيت:

١- الأعرجي، زهير، النظرية الاجتماعية في القرآن الكريم، منشور على شبكة الإنترنت:
www.basrahcity.net/pather/book/elom-alqoran/nazarea/04.html.
٢- صبري، عبد الله علي، اليمن: الشيخ الرئيس وعلاقة السلطة بالقبيلة، مقال منشور على الموقع:
www.islamtimes.org
٣- العوامل المؤثرة في التنشئة الاجتماعية للأطفال، مقال منشور على شبكة الإنترنت:www.al-forqan.net
4- www. furat.alwehda.gov..